

الحوار المجتمعي حول السياسات والاستراتيجيات والمخططات الوطنية للصحة

بنزرت يوم 8 ماي 2014

موعد الصحة مع المهنيين

السؤال 1 : ماهي حقوق وواجبات المواطن نحو الجهاز الصحي (المنظومة الصحية) ؟ كيف يمكن تفعيلهم أكثر؟

المقترحات:

الحقوق :

القضاء على العيادات الخاصة

1 - الحق في خدمات صحية ذات جودة وقريبة من المواطن ومجانية

2 - الحق في المعلومة الصحية وحسن الاستقبال

3 - الحق في اختيار الطبيب

4 - الحق في الطب الوقائي المجاني (تلقيح)

5 - الحق في حماية المعطيات الشخصية وخصوصية المريض

الواجبات :

- احترام المؤسسة الصحية والعاملين بها

- الانضباط للترتيب وإجراءات النظام الداخلي للمستشفى

- دفع المساهمات في تكاليف العلاج

- المحافظة على المؤسسة وتجهيزاتها

- تقديم الاقتراحات بخصوص تحسين الخدمات

السؤال 2 : ما المقصود بخدمة جيّدة ومقربة؟ كيف ندعم تقريب الخدمات ؟

المقترحات:

- تقريب الخدمة من المواطن (تمكنه من ربح الوقت)

- التقليل في مصاريف التنقل

- تعميم منظومة التحصل على مواعيد عن بعد

كيفية دعم تقريب الخدمات حسب التدابير التالية

1- تقسيم جهة بنزرت إلى قطبين صحيين أساسيين حسب البعد الجغرافي لكل من المستشفى

الجهوي بمنزل بورقيبة والمستشفى الجهوي بينزرت

2 - تطوير المستشفيات المحلية وتزويدها بمخابر تحاليل وأقسام وأشعة وأطباء الاختصاص.

3 - إعادة تأهيل شامل لمراكز الرعاية الصحية الأساسية من ناحية الأعوان *** شبه الطبية

وفرض الانضباط مع توفير المستلزمات

4 - بعث المستشفيات النهارية من شأنه ربح الوقت ونقص التكلفة عن المواطن والمؤسسة وتقليل

الاكتظاظ بالمؤسسة

5 - تعميم الملف الطبي الموحد إعلاميا يمكن الطبيب أينما كان موقعه إلى الوصول إلى المعلومة

التي تخص المريض

6 - بعث وتعميم العلاج بمقر السكنى

السؤال 3 : ماهي الإصلاحات الضرورية على المدى القريب والبعيد لتحسين

النوعية وتحديد مسلك الخدمات الصحية (العلاجية) للمريض؟

السؤال 4 : هل تعتبر أنّ النظام الحالي عادل أم لا ؟ لماذا؟ كيف نظّره نحو عدالة

حقيقيّة؟

المقترحات:

النظام الحالي ليس عادلا

- عدم توفر الخدمة الصحية لبعض الجهات والفئات
- النظام الحالي تغول القطاع الخاص على الحساب العام
- عدم توفر بعض الاختصاصات الطبية
- بعد المستشفيات الجامعية واختلال الخارطة الصحية
- إشكالية تمويل
- عدم استغلال التجهيزات

التطوير

- تقريب الخدمات الصحية
- إعادة النظر في تمويل القطاع العمومي
- تكفل الدولة
- إعادة النظر في منظومة تكوين العاملين في القطاع الصحي
- حسن التصرف في الإطار البشري والتجهيزات
- إرساء منظومة الجبائية عادلة
- إلغاء العيادة للحساب الخاص بالمستشفيات

السؤال 5 : ما هي المتطلبات وشروط تنفيذها قصد ضمان التكامل بين القطاعين

العام والخاص؟

المقترحات:

1 - تأهيل القطاع العمومي عبر : * توفير الإمكانيات البشرية والموارد حسب المتطلبات

* مراجعة الخارطة الصحية

* مراجعة منظومة التأمين على المرض في اتجاه توحيد

التعريفات بين القطاع العام والخاص وإنهاء العمل بسقف الفوترة

السؤال 6 : ما يمثلُه بالنسبة لكم الشعور بالانتماء لقطاع الصحة؟ كيف نعزّزه ونرفع

من مكانة المهنيين في القطاع الصحي؟

- الحس الوطني

1 - توفير الظروف الملائمة للعمل

- تحسين الوضع المادي للعاملين بالقطاع العمومي بالمقارنة مع القطاع الخاص

- تحسين ظروف العمل :

أ - الصنف الفني المتكامل

ب - التكوين المستمر

ج - منظومة الصيانة والمتابعة المتطورة

د - توفير منظومة حماية العاملين بالقطاع

هـ - رد الاعتبار للمنظومة القطاعية العمومية ب :

- تنمية دور العاملين بالقطاع

- تفعيل الدور التشاركي لأخذ القرارات في المنظومة

- تحفيز العاملين بالأقسام الثقيلة والشاقة (الاستعجالي - الإنعاش - طب التوليد - قاعة

العمليات وغيرها ...)

السؤال 7: ما هي أسس العلاقة المتينة بين المواطن والمهني في قطاع الصحة؟

وكيف ندعمها أكثر؟

المقترحات:

السؤال 8 : الحوكمة الرشيدة تتمثل في التوجّه نحو لامركزية القرار في كل القطاعات، ما يُمثّل هذا بالنسبة لقطاع الصحة؟ ماهي أولويات اللامركزية في قطاع الصحة؟ ما هي متطلّبات وشروط إنجاح اللامركزية؟

المقترحات:

- اللامركزية القطاعية بالنسبة للقطاع الصحي يتمثل في المستشفيات الجهوية والمحلية بصفتهم يتمتعون بالاستقلال المالي والذاتي
- الإدارة الجهوية للصحة : مؤسسة لا محورية لا تتمتع بالاستقلال المالي (توفير ميزانية محترمة)
- المؤسسات الصحية هي التي تفكر وتبدي القرارات في حاجياتها
- توسيع تركيبة لجنة التصرف في الدائرة الصحية حتى تكون ممثلة من جميع الأطراف المعنية (مثل ممرض - عامل - تغذية - فني سامي ...)
- تعيين مدير تقني إلى جانب مدير المستشفى للتصرف في الأمور التقنية
- تفعيل مفهوم التدقيق والتقييم المتواصل والفعال تحت راية الجزاء والعقاب
- الأطباء رؤساء الدوائر الصحية ينتخبون بدورة واحدة من طرف أعوان المؤسسة ويقع التجديد كل ثلاث سنوات